Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 393-410
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.21

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)
E-ISSN: 3006-9149

Measuring and analyzing the impact of public consumer and investment spending on Iraqi unemployment: an applied study on the Iraqi economy for the period (2004-2021)

Rana Muzaffar Abdel Hassan*, Fouad Farhan Hussein
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Public spending, unemployment, Iraqi economy, autoregressive model.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 15 Oct. 2023
Accepted 13 Nov. 2023
Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Rana Muzaffar Abdel Hassan
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: The research aims to try to analyze the reality of public spending, both consumption and investment, and the phenomenon of unemployment in Iraq and to find out its causes during the period (2004-2021), and then explain the impact of public spending on the unemployment rate in Iraq by relying on the analytical method first and then following a standard approach**.**

The research reached a number of standard results, the most important of which is the existence of an inverse and significant long-term relationship between public spending and the unemployment rate at a statistical significance of 5%, as the unemployment rate will decrease at a rate of (-40.4%) when public spending increases by one billion dinars, with the presence of an inverse and significant long-term relationship. Between public spending and the unemployment rate at a statistical significance of 5%, as the unemployment rate will decrease at a rate of (-0.43%). When investment spending rises by one billion dinars, in addition to the existence of an inverse and significant long-term relationship between operating spending and the unemployment rate at a statistical significance of 5%, where The unemployment rate will decrease by (0.63%) when investment spending rises by one billion dinars**.**

The research concluded with a set of recommendations, perhaps the most important of which are: The Iraqi government should follow a policy of correcting the structure of public spending by reducing the level of consumer spending and raising the level of investment spending, which contributes to increasing production and productivity, which is reflected in an increase in the level of opportunities.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 393-410
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.21

قياس وتحليل أثر الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري في البطالة العراقي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

رنا مظفر عبد الحسن **فؤاد فرحان حسين**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى محاولة تحليل واقع الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وظاهرة البطالة في العراق ومعرفة أسبابها خلال المدة (2004-2021)، ومن ثم بيان تأثير الانفاق العام في معدل البطالة على العراق من خلال الاعتماد على الأسلوب التحليلي أولاً ومن ثم اتباع نموذج ARDL.

وتوصل البحث إلى جملة من النتائج القياسية أهمها وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث أن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.44-%) عند ارتفاع الانفاق العام بمقدار مليار دينار مع وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.43-%) عند ارتفاع الانفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار، فضلاً عن وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق التشغيلي ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.63-%) عند ارتفاع الانفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار.

وقد اختتم البحث بجملة من التوصيات لعل أهمها: على الحكومة العراقية اتباع سياسة تصحيح هيكل الانفاق العام من خلال خفض مستوى الانفاق الاستهلاكي ورفع مستوى الانفاق الاستثماري الذي يساهم في زيادة الانتاج والانتاجية والتي تنعكس على زيادة في مستوى فرص العمل.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، البطالة، الاقتصاد العراقي، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء التلقائي.

المقدمة

تُعد مشكلة البطالة من المشاكل التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية على اختلاف درجات نموها وتطورها، وإن كانت بنسب متفاوتة وهي ظاهرة اقتصادية بدأت بالظهور بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، وتمثل واحدة من المشاكل المزمنة والخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة، وقد استفحلت هذه المشكلة منذ ثمانينات القرن الماضي أثر تزايد اعتماد العراق على القطاع النفطي، والتوسع غير المخطط لقطاع الخدمات غير المنتجة والقطاعات المتصلة بالمؤسسة العسكرية، رافقه إهمال كبير للقطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، وإهمال الاستثمار الإنتاجي في النشاطات المدنية.

لم يكن العراق يعاني من البطالة الواضحة في السبعينات من القرن الماضي بسبب البرامج التي تضمنتها الخطط التنموية الخمسية، أما في الثمانينات فان دخول العراق في الحرب العراقية الإيرانية قد ساهم في تأجيل دخول آلاف الشباب إلى سوق العمل إلى ما بعد انتهاء الحرب حيث دخل ما يقرب من مليون فرد إلى سوق العمل من دون مهارات تؤهلهم للحصول على عمل ذي دخل مجز،

وتفاقمت حدة المشكلة بشكل أكبر في ظل حرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي في تسعينات القرن المنصرم والذي أدى إلى تدهور مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومنها تراجع مستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة والفقر، كما نتج عنه اختلال كبير في سوق العمل وبات الاقتصاد العراقي عاجزاً عن استيعاب العمالة، لتصبح مشكلة اقتصادية واجتماعية يعاني منها المجتمع العراق في تأريخ العراق الحديث ليصل معدل البطالة إلى معدل مرتفع نتيجة أحداث التغيير بعد 2003، من قبل القوات الأمريكية وسلطة الائتلاف، فقد أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي في أغلب القطاعات الاقتصادية.قسم البحث الى اربع مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي وقفت عائقاً بوجه التنمية في أغلب دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواءٌ من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الآتي:

- إلى أي مدى تتأثر معدلات البطالة بالإنفاق العام في العراق؟

ثانياً. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدل البطالة في العراق.

ثالثاً. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها توضح أثر الانفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري في معدل البطالة في العراق خلال مدة الدراسة، وإلى أي مدى يمكن أنْ تتأثر معدلات البطالة في العراق.

رابعاً. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. محاولة تحليل واقع الانفاق العام وظاهرة البطالة في العراق ومعرفة أسبابها خلال المدة (2004-2021).
2. بيان تأثير الانفاق العام بشقيه الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في معدل البطالة في العراق.

خامساً. منهجية الدراسة: تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، كما وتم استخدام الطرائق الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة، وذلك لتفسير أثر الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في معدلات البطالة وتحليلها من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، التعرف، التقدير، الاختبار والتنبؤ.

سادساً. هيكلية الدراسة: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث كالآتي: تضمن المبحث الأول الإطار النظري للبطالة والانفاق العام فيما تضمن المبحث الثاني تحليل واقع الانفاق العام ومعدل البطالة في العراق أما المبحث الثالث: تضمن قياس أثر الانفاق العام في معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2021).

المبحث الثاني: الإطار النظري للأنفاق العام والبطالة

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام وأركانه

أولاً. مفهوم الانفاق العام: يعَد الانفاق العام أحد أوجه السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة، ويعبر عن حجم التدخل العام والتكفل بالأعباء العمومية من قبلها سواء كانت حكومات (مركزية او محلية)، ويمكن استخدامه كمعيار لقياس حجم النشاط الاقتصادي في الدولة، فحجم الإنفاق العام وكيفية توزيعه على مستوى النشاط في كل من القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تمويل النفقات العامة عن طريق زيادة الضرائب أو تقليل النفقات العام ة بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية. (عبدالرحمن، 2004: 175).

يمكن تعريف الأنفاق العام على أنه: (مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة) (الجبوري، الزاملي، 2014: 1992). أو بأنه المبالغ النقدية التي تنفق بواسطة السلطات العامة، أما بهدف إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع أو من اجل ترقية مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم (حمد، 2014: 14) يرى الباحثون أن الإنفاق العام ليس بالضرورة أن يكون مبلغا نقديا فقط ظالمها الدولة تمنح إعانات، كما أن اتفقت التعاريف السابقة على أن الانفاق العام بالضرورة يكون ناتج عن أطراف عامة قصدها خدمة عامة.

ثانياً. اركان الانفاق العام: يتضح أن النفقة العامة ترتكز على ثلاث أركان أساسية وهي مبلغ نقدي، وأن تخرج الذمة المالية للدولة أو أحد ممثليها وتسعى إلى تحقيق نفع عام.

1. **الإنفاق العام مبلغ نقدي:** تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية اجتماعية أو غيرها، حيث تقوم الحكومة بإنفاق مبالغ مالية على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها وقد أصبحت جميع المعاملات الاقتصادية تتم في ظل اقتصاد نقدي بما يوفره من مزايا، ويشترط منطق المقابلة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث أنه مادامت الدولة تحصل على إيراداتها العامة المتنوعة (الضرائب، الرسوم، القروض اي شكل نقدي فلابد من إنفاقها بشكل نقدي. (خفاجة، 2013: 23).
2. **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** لا يعد المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة قبل النفقات العامة إلا إذا صدر نيابة عن الجمهور، ولكي تصبح النفقة علنية، يجب أن تكون صادرة عن شخص اعتباري عام مثل الدولة، أو هيئة عامة وطنية، أو إدارة محلية أو شخص اعتباري آخر، والعامة تعني الدولة، أو المحلية، ويجوز أن تشمل الدولة، وعلى هذا الأساس لا تعد نفقة، وبصورة عامة فإن كل إنفاق يقوم به شخص طبيعي، حتى ولو كان غرضه تحقيق منفعة عامة، يدخل في النفقات الخاصة. (رزوقي، 2015: 11).
3. **الغرض من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام:** لا ينبغي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نقول إننا أمام نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الإنفاق إلى تحقيق منفعة عامة، حيث إن الهدف الرئيس للنفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة (مشري، 2020: 44).

ثالثا: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه: كان من النتائج التي أدى إليها تطور دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة ثم المنتجة وتوسع وجوه نشاطاتها المختلفة الى زيادة مفرطة في حجم ونوع

النفقات العامة إلى درجة تم فيها اعتبار هذه الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الأجل انتشرت في مختلف الدول على اختلاف مستوياتها ولم تقتصر هذه الظاهرة على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة على رأس الأسعار الجارية والثابتة، وإنما على زيادة مستمرة في نسبة هذه النفقات العامة من الدخل الوطني، وفي هذا الصدد نميز بين نوعين من أسباب تزايد النفقات العامة.

1. **الأسباب الظاهرية:** يقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في الأعباء العامة التي يتحملها المكلفون ومن هذه الأسباب ما يأتي: (شآني، 2011: 22)، (أسماء، 2016: 53)، (حمدي، 2015: 79-80):

أ. **تدهور قيمة النقود:** إذ ينتج عن تدهور قيمة النقود ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويؤدي ذلك إلى زيادة في حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد.

ب. **تغير أساليب إعداد الموازنة:** يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات، فقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس تخصيص الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، أما اليوم فتعد الميزانية هي أساس مبدأ الشمول، فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العمومية، كما أن اللجوء إلى تعدد الموازنات يؤدي إلى حدوث تداخل بينها وبالتالي يؤدي إلى إحداث ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب النفقات العامة بالميزانية، وهذا ما يجعل من مقارنة الإنفاق العام في السنوات السابقة بنسبة حالية عرفت تفسيرا في أسلوب إعداد الموازنة يؤدي إلى إمكانية حدوث زيادة ظاهرية.

ج. **زيادة عدد السكان:** إذ إن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعد ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد، أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعد حقيقية.

2. **الأسباب الحقيقية:**

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في اغلب الدول في السنوات الأخيرة ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور الذي تحققه كل دولة هذه الأسباب نجملها على النحو الآتي:
(خلف الله، 2017، 29)، (السامرائي، 2018: 9)، (رزوقي، 2015 : 20)، (الحريري وآخرون، 2014، 90)، (الخطيب، شامية، 2018، 86):

أ. **الأسباب الاقتصادية:** يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- تطور حجم الدخل الوطني: يعد الدخل الوطني من أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية لزيادة حجم النفقات العامة، فمع زيادة الدخل الوطني تقوم الدولة بزيادة مشاريعها المختلفة، لأن الدولة بإمكانها اقتطاع أجزاء أكبر من دخول الأفراد ووضعها في خدمة المصلحة العامة نتيجة لزيادة الأوعية الضريبية، فزيادة الإيرادات تشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة.
- تطور الدور الاقتصادي للدولة: نتيجة للأزمات تخلت الدولة عن الحياد الذي فرضه عليها نظام الاقتصاد الحر واتبعت سياسة جديدة قوامها التدخل في الحياة الاقتصادية وهدفها تحقيق التوازن الذي عجز عنه نظام السوق التلقائي خاصة بعد انتشار الفكر الكينزي مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتنوعها وتعددها كالقيام بتوزيع الإعانات أو الاستثمارات العامة بقصد دفع الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة أي زيادة الدخل الوطني.

ب. **الأسباب الاجتماعية:** لقد أدى تقدم الوعي الاجتماعي وانتشار المذهب الاشتراكي وقوة الطبقة العاملة إلى تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي لمناصرة الطبقات الضعيفة وحماية وتقوية مركزها؛ وقد ساهمت الأزمة الكبرى سنة 1929 في زيادة النفقات الاجتماعية والتوسع في الإعانات والخدمات لتحسين الظرف الاجتماعية لمن يملك الوسيلة لذلك، فهو واجب يمليه التضامن الاجتماعي؛ ونتيجة لهذا كله، فقد أعدت الدول المختلفة نظما للضمان الاجتماعي تقوم أساسا على ضمان وسائل العيش للأفراد وكفالة العلاج الطبي لهم ولا شك أن كل ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، ومن الطبيعي أيضا أن تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة توسع الدول.

ج. **الأسباب المالية:** أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها إلى زيادة عدد العاملين الناتجة من توسع جهازها الإداري، من موظفين وعمال، وإن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء ما كان منها في شكل أجور ورواتب، ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة ازدياد عدد العاملين وسوء التنظيم الإداري وهي ظاهرة ملموسة في العديد من الدول النامية، ويزيد الأمر سوءاً انخفاض كفاءة العاملين وإنتاجية العمل في أجهزة الدولة في تلك الدول، وبخاصة أن الخدمات العام ة التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم والرواتب المدفوعة والأجور وبالتالي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة.

د. **الأسباب الإدارية:** مما لا شك فيه أن سواء التنظيم الإداري وعدم مواكبته للتطور الاقتصادي والاجتماعي والإسراف في عدد الموظفين زيادة عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وهذه الزيادة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة لأنها تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية).

ه. **الأسباب السياسية:** أدى انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية إلى لجوء الحكومات للإسراف في النفقات حتى تستطيع كسب الرأي العام، كما أدت درجة أخلاق موظفيها إلى إهدار الكثير من الأموال نتيجة الرشوة والاختلاس وعدم حرصهم على أموال الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام، كما أدى زيادة علاقات الدولة الخارجية إلى زيادة درجة التمثيل الدبلوماسي والتجاري والاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية ومساعدة الدولة الأجنبية الصديقة وحركات التحرير على زيادة نفقاتها ؛ ومن ضمن الأسباب السياسية أيضا اتساع نطاق الحروب وما يتطلبه من آلات ومعدات حديثة لكسب الحرب، ثم ما يترتب على هذه الحروب من نفقات تتعلق بالدفاع المدني وتعويض آثار ما خلفته الحرب وغيرها إلى زيادة الإنفاق العام في الدولة.

المطلب الثاني: الإطار النظري لمفهوم البطالة

أولاً. مفهوم البطالة: يشير مفهوم البطالة إلى (الفرق بين الكمية المعروضة وكمية العمل المستخدمة في الانشطة الاقتصادية المختلفة عند مستويات الاجر وظروف العمل السائدة في السوق) (البشير، 2002: 24). كذلك تعرف بأنه: (العاملين الذين فقدوا وظائفهم ويبحثون عن عمل وينتظرون إن يعودوا إلى العمل) (المشهداني، 2006: 78).

ثانياً. انوع البطالة: تختلف البطالة باختلاف طبيعة النظر إليها، وتواجد هذه الأنواع في المجتمع بناء على درجة تقدمه الاقتصادي أو درجة تأخره وتخلفه، وسوف نحاول الإحاطة ما أمكن بأنواع ومسميات البطالة المختلفة وفيما يأتي الأنواع المختلفة للبطالة:

1. **البطالة الدورية:** يتعرض النشاط الاقتصادي إلى فترات صعود وهبوط دورية وتكرارية تسمى بالدورة الاقتصادية حيث ينتقل من مرحلة الرواج (التوسع التي يتزايد فيها الدخل والناتج والتوظيف إلى أن يصل إلى نقطة الذروة ثم تحدث نقطة التحول ليتجه بعدها نحو الهبوط الدوري بجميع مكوناته السابقة فيدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش ليبدأ بالانتعاش نحو التوسع مرة أخرى وهكذا، وفي كل مرحلة يتعرض الطلب على العمالة إلى تقلبات واضحة ففي مرحلة الكساد ينخفض الطلب على العمالة، والذي يبدو بتخفيض ساعات العمل. ثم تسريح العمال بسبب هبوط المشتريات وتزايد المخزونات من السلع الاستهلاكية، وبالتالي انخفاض الإنتاج ويتبعه الدخل القومي فيهبط معه الإنفاق الاستثماري، فتكون النتيجة ارتفاع معدل البطالة أما في مرحلة التوسع فيحدث العكس مما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، ويعد هذا النوع من البطالة سمة من سمات النظم الرأسمالية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على آلية السوق وفي حال وجود هذا النوع في الدول النامية والمتخلفة فيكون بسبب ارتباطها بالسوق العالمية أو أسواق الدول المتقدمة تظهر نتيجة للدورات الاقتصادية او التقلبات في الأعمال التي تصيب الدول الصناعية منذ الثورة الصناعية، إلا أنها لم تعد صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي فقط بل اتسع تأثيرها ليشمل الدول النامية الارتفاع درجة الترابط والاعتماد بين اقتصاد هذه البلدان مع الدول المتقدمة فالدول النامية هي في الغالب تصدر المواد الأولية فالركود الذي يصيب الصناعة في الدول المتقدمة يؤدي حتما إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية (حسين والشرع، 2020: 286).
2. **البطالة الاحتكاكية:** تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة بحثاً عن عمل مناسب بمعنى آخر عدم تلاقي العرض والطلب لقوة العمل نتيجة نقص المعلومات لدى كل من الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين لديهم فرص عمل كما وتنشأ عند وجود عدم التوافق بين أهواء الباحثين عن عمل وبين المهن المعروضة في أسواق العمل بسبب التحولات في الأعمال والمهن داخل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بمعنى آخر هي الفترة التي يتم فيها البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها، وهذا النوع من البطالة هو الأكثر شيوعاً في الدول النامية ويشكل نصف معدل البطالة في البلدان الصناعية وقد تندرج البطالة الموسمية ضمن البطالة الاحتكاكية فإذا تم إخراج العمال من أعمالهم أو إذا وجدوا عملاً آخر في موسم التعطيل فإن الاحتكاكات والوقت المنضم هذه الانتقالات يخلق نمطاً موسمياً من إجمالي البطالة وغالباً ما تحدث البطالة الموسمية في القطاع الزراعي والسياحي، يحدث هذا النوع من البطالة:(الجناحي، 2021: 451).

أ. عند قيام العامل بتغيير مكان عمله والانتقال من عمل إلى آخر، فخلال فترة الانتقال يكون في حالة بطالة فالكثير من العمال خاصة أوقات الرخاء الاقتصادي يتركون محل عملهم لغرض الانتقال الى مكان عمل أفضل بحثاً عن اجور اعلى أو ظروف معيشية أفضل وهذا قد يستغرق وقت يكون العامل في حالة بطالة مؤقتة خلال فترة الانتقال. بالتقدم التكنولوجي حيث تحل الآلة محل العامل مما يضطره إلى البحث عن عمل أخر، أو أنه يحتاج إلى اعادة تأهيل في هذه الحالة يعاني العمال من البطالة الفنية. (هزاع، 2021: 289).

3. **البطالة الهيكلية (الفنية):** وهي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير المدربة والتي لا يمكن استخدامها في مجالات حديثة أو متطورة التي تتطلب كفاءة فنية تتلاءم مع طرق الانتاج الحديثة، مثلاً تحول الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة حيث تظهر صعوبة في تحويل الفلاح إلى عامل على ماكينة متطورة. غالباً ما تحدث هذه البطالة في الدول النامية وذلك بسبب قلة الكفاءات الفنية وعدم

قدرة الأيدي العاملة المحلية من سد احتياجات المجتمع مهنياً وتنشأ بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب ففي حين يظهر طلب على نوعيات معينة من المهارات لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر ينخفض الطلب على نوعيات أخرى من العمالة الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون فيها وتعد البطالة الهيكلية من النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي الذي يجبر العمال على السفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثاً عن عمل أو إعادة تدريب لكسب مهارات جديدة. بمعنى آخر البطالة الهيكلية تنتج عن استخدام أساليب كثيفة لرأس المال الذي يسبب. التخصص المهني للعاطلين عن العمل من مع الوظائف الشاغرة المتاحة، هذا النوع من البطالة بالبطالة الدائمة أو المستعصية حيث يكون أيام التعطل في السنة أكثر من أيام العمل فيها وذلك أيضاً بسبب الإصابة بحوادث العمل وذوي العاهات الدائمة وأهم أشكال البطالة الهيكلية هي البطالة الناشئة عن عدم كفاية وسائل الإنتاج بالنسبة للمتاح من الأيدي العاملة أو فرصة العمل المتاحة، ويندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف بالتشغيل توافق يسمى الناقص. (الجنابي وياس، 2021: 53).

4. **البطالة الموسمية:** هي البطالة المرتبطة بالظروف المناخية والاجتماعية حيث يتعطل الكثير من العمال خلال فصول السنة بسبب الأحوال الجوية أما في فصل الصيف فيتعطل عمال الصناعات الموسمية وتنشأ هذه البطالة نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعاً لعدم استمرار العمل والإنتاج. بمعنى آخر يوجد قوى بشرية مؤهلة للقيام بعملها في المجتمع خير قيام، لكنها لا تقوم به إلا في مواسم محددة من العام ومثل هذه البطالة التي يعاني منها عمال المواسم الزراعية تبعاً لما يتسم به القطاع الزراعي من موسمية تنعكس بالتالي على النشاط الزراعي، فضلا عن أعمال بعض المهن أو الحرف التي لها مواسم معينة في فصل الشتاء أو الصيف حيث يزداد الطلب على العمال في بداية وخلال الموسم ثم ينخفض الطلب على العمال وينعدم في نهاية الموسم مثل المواسم السياحية والفنية والمهرجانات ويقدر حجم هذه البطالة سنوياً في سورية بنحو (150) ألف عامل على أدنى تقديرات (شيخ علي، 2002: 448).
5. **البطالة المستوردة:** يظهر هذا النوع مع زيادة عدد العمال الوافدين من قوة العمل العربية أو الأجنبية، حيث يعمل هؤلاء بمزاحمة قوة العمل الوطنية والاستعداد للعمل بأجور أقل بكثير مما يقبلها العامل المحلي (الجنابي، ياس، 2020: 54).

المبحث الثالث

تحليل واقع الانفاق العام والبطالة في العراق للمدة (2004-2021)

أولاً. واقع الانفاق العام في العراق: ويعد مؤشر الإنفاق العام هو أحد المؤشرات المستخدمة للسماح بتمديد تدخل الدولة في حياتهم الاقتصادية والمالية، إذ يعد جزء اساسي من السياسة المالية للحكومة وبالرغم من التحول الكبير في العراق في فلسفة النظام والانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق لكن من الواضح أن الانفاق العام في موازنة العراق اتخذ مساراً تصاعدياً بسبب رغبة الحكومة في تحسين الواقع الخدمي والاجتماعي من خلال الانفاق على التشغيل عن طريق فتح التعيينات في مختلف القطاعات ودعم أسعار المحروقات وتوفير الرعاية الاجتماعية والجدول رقم (1) يوضح الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2021):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 393-410
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.21

الجدول (1): اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2021) (ترليون دينار)

السنوات	اجمالي الانفاق العام	معدل النمو في الانفاق العام %
2004	33,178	-
2005	26,932	-18.8
2006	37,494	39.2
2007	39,307	4.8
2008	67,277	71.1
2009	55,589	-17.3
2010	70,134	26.1
2011	78,757	12.2
2012	105,139	33.4
2013	119,127	13.3
2014	83,556	-29.8
2015	70,397	-15.7
2016	67,067	-4.7
2017	75,490	12.5
2018	80,873	7.1
2019	111,723	38.1
2020	76,008	-31.9
2021	102,849	35.3

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة المالية، تقارير دائرة الموازنة، حسابات ختامية، سنوات مختلفة (20014-2021).

يتبين من الجدول رقم (1) أن الانفاق العام بلغ في بداية المدة (33,178) ترليون دينار، وفي عام 2006 اتجه إلى الارتفاع حيث بلغ (37,494) ترليون دينار وبمعدل نمو (39%) وهذا بسبب ارتفاع الايرادات النفطية التي عملت على رفع الانفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بسبب التوسع الحاصل من قبل الحكومة في اتباع سياسة مالية توسعية.

ليستمر الانفاق العام بالارتفاع ويبلغ (39,307) ترليون دينار في عام 2007، حيث تنامت النفقات العامة بمعدل (4.8%) بسبب ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام نتيجة لتوسع الجهاز الاداري في مختلف الوزارات والهيئات في الحكومة العراقية.

انخفض معدل الانفاق العام نتيجة للأزمة العالمية (ازمة الرهن العقاري) التي أثرت على الإيراد النفطي بالسالب لانخفاض أسعار النفط إلى (30) دولار للبرميل الواحد (الدليمي والدليمي، 2017، 78) مما انعكس على الانفاق العام لينخفض ويبلغ (55,589) ترليون دينار في عام 2009، ويصبح سالب النمو بمعدل (17.3-%).

أما خلال المدة (2010-2013) فقد ارتفع الانفاق العام ليبلغ (119,127) ترليون دينار في عام 2013 وهو أعلى معدل إنفاق خلال مدة الدراسة بعد أن كان (70,134) ترليون دينار في عام

2010 بسبب الارتفاع الحاصل في الايرادات العامة للحكومة العراقية الناجمة عن الارتفاع الحاصل في الايرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً والتي انعكست على شكل سياسة مالية توسعية تهدف الحكومة من خلال الى رفع مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة والفقر.

أما خلال المدة (2014-2016) فقد انخفض الانفاق العام من قبل الحكومة العراقية ليكون سالب النمو (29-%، 15-%، 4-%) على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض الصادرات من النفط الخام من قبل الحكومة العراقية بسبب الأزمة الأمنية التي حلت على البلاد وفقدان السيطرة على جزء من الأراضي العراقية التي تحتوي على مصانع نفطية فضلا عن انخفاض أسعار النفط على مستوى العالم مما أدى إلى انخفاض الايرادات النفطية لتنخفض الايرادات العامة وتنعكس على النفقات العامة بالانخفاض.

أما خلال المدة (2017-2019) فقد عاود الانفاق العام الارتفاع فقد بلغ (111,723) ترليون دينار في عام 2019 بعد ان كان (75,490) ترليون دينار في عام 2017 والسبب في ذلك يعود إلى الارتفاع الحاصل في هيكل الانفاق الجاري لا سيما النفقات الرأسمالية والمستلزمات الخدمية والسلعية فضلاً عن ارتفاع باقي أبواب الصرف (البنك المركزي العراقي، 2019: 48).

وبسبب أزمة الوباء الصحي العالمية والتي تعرف بـ (أزمة كورونا) تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمة مزدوجة تمثلت بانخفاض الايرادات النفطية من جهة وأزمة صحية من جهة أخرى وهذا ما أدى إلى انخفاض مصادر التمويل العام بشكل كبير جداً مما جعل الانفاق العام ينخفض ليبلغ (76,008) ترليون دينار في عام 2020.

ليعاود الانفاق العام الارتفاع بسبب ارتفاع الايرادات النفطية وعودة النشاط الاقتصادي والحركة الاقتصادية في العالم عامة والعراق خاصة مما رفع من معدل الانفاق العام لينمو بنسبة (35.3%) ويبلغ (102,849) ترليون دينار في نهاية المدة.

ثانياً. تطور معدل البطالة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة: منذ عام 2003، تضاعف عدد العاملين في القطاع العام أكثر من ثلاثة أضعاف نتيجة عدم كفاية فرص العمل في القطاع الخاص، مما جعل الحكومة العراقية واحدة من أكبر الحكومات في العالم من حيث عدد الموظفين.

الجدول (2): معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	معدل البطالة%
2004	26.8
2005	17.9
2006	17.5
2007	15.2
2008	15.3
2009	14.0
2010	12.0
2011	11.1
2012	11.9
2013	11.0

السنوات	معدل البطالة%
2014	16.4
2015	16
2016	16
2017	16
2018	16
2019	14
2020	28
2021	22

المصدر: عمل الباحثة، بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقة، سنوات مختلفة، (2004-2021).

يبين الجدول رقم (2) معدل البطالة في العراق خلال مدة الدراسة حيث بلغ معدل البطالة ما نسبتهُ (26.8%) من السكان القادرين على العمل في عام 2004، وإن هذه النسبة المرتفعة من البطالة كانت نتيجة إلى تدمير معظم المنشأة والبنى الارتكازية وتعطيل أغلب المصانع والمشاريع الصناعية نتيجة الحرب التي خاضها العراق في عام 2003 (الجنابي وياس، 2010: 59)، واتجهت بعدها معدلات البطالة للانخفاض لتبلغ (15.2%) في عام 2007 والسبب في ذلك يعود إلى التحسن النسي في الأوضاع الأمنية وإلى قيام الحكومة العراقية بتوظيف عدد من العاطلين عن العمل في مؤسساتها العامة وخاصة في وزاتي (الدفاع والداخلية) (الموسوي، 2018: 317).

أما خلال المدة (2011-2013) فقد كانت معدلات البطالة (11.1%، 11,9%، 11%) على التوالي وهي نسب مرتفعة مقارنة بمعدل البطالة المقبول والذي لا يتجاوز الـ (3%) من اجمالي عدد السكان (في سن العمل).

أما في عام 2014 فقد ارتفع معدل البطالة ليكون بنسبة (16.4%) والسبب في ذلك يعود إلى العديد من التحديات الامنية والسياسة والاقتصادية إذ إن التطورات الأخيرة المتمثلة بالأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة واستمرار تدهور الأوضاع الامنية في البلاد ومواجهة المجاميع المسلحة في بعض المحافظات الغربية من العراق أدت إلى تدمير العديد من البنى الارتكازية والتحتية ولاسيما في ظل تواجد العديد من الحقول النفطية الهامة في تلك المناطق التي تستوعب عدد كبير من العاملين (عبد، 2019: 156).

أما خلال المدة (2015-2018) فقد استمرت معدلات البطالة بنسبة عالية والتي تمثلت بنسبة (16%) خلال الاربع سنوات وذلك بسبب أزمة النزوح وما ترتب عليها من أحداث مؤثرة في النشاط الاقتصادي ورفعت وجعلت معدل البطالة بنسب مرتفعة (الحمداني، 2022: 230).

ونتيجة للأحداث التي أصابت الاقتصاد العالمي في عام 2020 والتي عرفت بأزمة جائحة كورونا والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط واغلاق الحدود ما بين الدول واغلاق الطرق واعلان حظر التجول في أغلب الدول ومنها العراق واغلاق أغلب المصانع انعكست ذلك سلباً معدلات البطالة في العراق لتبلغ نسبة (28%) في عام 2020.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 393-410
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.21

وفي نهاية مدة الدراسة انخفض معدل البطالة ليبلغ (22%) ولكنها مازالت نسبة عالية جداً مقارنة بدول الجوار مثل (قطر والسعودية والامارات وغيرها) وإن سبب الانخفاض كان نتيجة لعودة النشاط الاقتصادي تدريجياً إلى وضعهُ الطبيعي بعد زوال جائحة كورونا وزيادة الطلب على السلع والخدمات.

المبحث الرابع

قياس تأثير الإنفاق العام على مؤشر البطالة العراقي للمدة (2004-2021)

أولاً. اختبار جذر الوحدة:

الجدول (3): نتائج اختبار السكون لفليبس بيرون لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		UNE	GO	CO	INV
At Level					
With Constant	t-Statistic	-2.6682	-3.0822	-2.4269	-2.1686
	Prob.	***0.0897***	***0.0372***	***0.1420***	***0.2208***
		*	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7476	-3.1574	-2.8580	-2.0088
	Prob.	***0.2251***	***0.1095***	***0.1877***	***0.5764***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9024	-2.4818	0.2023	-0.7402
	Prob.	***0.3183***	***0.0146***	***0.7391***	***0.3886***
		n0	**	n0	n0
At First Difference					
		d(UNE)	d(GO)	d(CO)	d(INV)
With Constant	t-Statistic	-5.7595	-11.8181	-6.8174	-5.9650
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-11.1969	-11.4446	-6.5215	-7.0076
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8671	-11.4553	-6.4259	-6.0469
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال الاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج القياس (E-views).

ومما سبق يتضح أن نتائج اختبار السكون لـ (فيليبس بيرون) كانت تشير إلى أن درجة سكون أو تكامل المتغيرات جميعها عند الفرق الأول، وبالتالي يجب استخدام منهجية القياس التي تؤخذ سكون المتغيرات عند الفرق الأول وهما كل متجه معامل تصحيح الخطأ (VECM) أو منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء التلقائي (ARDL)، وبما أن أنموذج (ARDL) اكثر حداثة واكثر دقة في اعطاء النتائج ويتميز عن نموذج متجه معامل تصحيح الخطأ (VECM)، بأنه يعطي فترات ابطاء مثلى لكل متغير على حدة وبشكل تلقائي فأنه يعطي نتائج أوضح وأدق وعلى ضوء سيتم اللجوء إليه في قياس أثر الانفاق العام في معدل البطالة.

ثانياً. نتائج تقدير الأنموذج (ARDL): عند اللجوء إلى منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء التلقائي (ARDL) فيتم اولاً معرفة نتائج التقدير للتأكد من الاختبارات الاحصائية وخلو الأنموذج من اشكالية الانحراف الزائف والجدول رقم (4) يوضح نتائج تقدير الأنموذج (ARDL):

الجدول (4): نتائج تقدير الأنموذج (ARDL) للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة في العراق

Dependent Variable: UNE Method: ARDL			
R-squared	0.895881	Mean dependent var	15.90000
Adjusted R-squared	0.862562	S.D. dependent var	4.095822
F-statistic	26.88862	Durbin-Watson stat	1.544045
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال الاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج القياس (E-views)

يتبين من خلال الجدول رقم (4) نتائج تقدير الأنموذج (ARDL)، ويتضح من خلال النتائج أن النموذج مقبول كلياً وذلك لأن القيمة الاحتمالية للأنموذج بلغت (0.00000) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية 5%، وإن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.895881) أي إن التغيرات التي تحدث في معدل البطالة كانت 89% منها نتيجة لتغيرات الانفاق العام واقسامه التشغيلي والاستثماري، كما يعد (Akaike info criterion) المعيار الأنسب من بين المعايير لقياس العلاقة كون قيمته أقل قيمة من باقي المعايير والبالغة (3.895154)، كما وإن وصول دوربن ووتسون إلى (1.54) فأنها توضح أن الانموذج لا يوجد فيه اي مشكلة ارتباط. وبالتالي يمكن اللجوء إلى باقي اختبارات النموذج، وقبل اللجوء إلى اختبار التكامل المشترك والعلاقات القصيرة والطويلة الأجل يجب تحديد درجة الابطاء المثلى لكل متغير من متغيرات الدراسة.

ثالثا. نتائج اختبار الحدود (التكامل المشترك): إن اختبار الحدود (ARDL Bounds Test) يتم الاعتماد على لمعرفة التكامل المشترك فيما بين متغيرات الدراسة (التابع) و(المستقلة)، وذلك من خلال عملية المقارنة بين القيمة الاحصائية لـ (F-statistic) والحدود المثلى (Significance) عند مستوى دلالة معنوية 5%، والجدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار الحدود (التكامل المشترك):

الجدول (5): نتائج اختبار الحدود (التكامل المشترك) للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة في العراق

ARDL Bounds Test		
F-statistic	7.707081	
K	3	
Critical Value Bounds حدود القيمة الحرجة		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال الاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج القياس (E-views)

فعندما تتجاوز قيمة (F-statistic) قيمة الحد الأعلى (I1 Bound) فأن ذلك يشير إلى وجود تكامل مشترك، أما إذا تجاوزت قيمة الحد الأدنى (I0 Bound) القيمة الاحصائية لـ (F-statistic) فأن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك، وعلى ضوء النتائج يتم رفض أو قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (Null Hypothesis: No long-run relationships exist)، ومن الجدول رقم (5) يتبين أن القيمة الاحصائية لـ (F-statistic) بلغت (7.707081) وبالتالي فهي تجاوزت قيمة الحد الأعلى (I1 Bound) البالغة (3.67) عند دلالة احصائية 5% فأن ذلك يشير الى وجود تكامل مشترك ببين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات المستقلة (الانفاق العام والانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري) وعلى ضوء ذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وإن وجود تكامل مشترك يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

رابعاً. معامل تصحيح الخطأ ونتائج الأثر في الأجل القصير والطويل: بعد أن تم الوصول إلى علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات المستقلة (الانفاق العام والانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري)، يتم اللجوء إلى اختبار (ARDL Cointegrating And Long Run Form) لمعرفة الأثر قصير وطويل الأجل، للمتغيرات المستقلة (الانفاق العام والانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري) في المتغير التابع (معدل البطالة)، فضلاً عن معامل تصحيح الخطأ والجدول رقم (6) يوضح معامل تصحيح الخطأ ونتائج الأثر في الأجل القصير والطويل:

إذ يتضح من خلال الجدول رقم (6) النتائج في الأجل القصير والتي يمكن ايضاحها وكما يأتي:

1. وجود علاقة عكسية ومعنوية قصيرة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث أن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.44-%) عند ارتفاع الانفاق العام بمقدار مليار دينار.
2. وجود علاقة عكسية ومعنوية قصيرة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث أن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.48-%) عند ارتفاع الانفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار.
3. عدم وجود علاقة بين الانفاق التشغيلي ومعدل البطالة في الأجل القصير بسبب الدلالة الاحصائية المرتفعة التي بلغت (0.1100) وهي أكبر من 5%.

الجدول (6): معامل تصحيح الخطأ ونتائج الأثر في الأجل القصير والطويل للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form نموذج التكامل المشترك				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**.t-Statistic**	**Prob**
D(GO)	-0.441671	0.073619	-5.999395	0.0000
D(CO)	-0.488596	0.121041	-4.036614	0.0005
D(INV)	0.242366	0.045996	5.269329	0.1100
CointEq(-1)	-0.498805	0.074606	-6.685886	0.0000
معادلة التكامل المشترك				
(Cointeq = UNE - (0.4451*GO + 0.6301*INV + 0.4385*CO + 13.3070				
Long Run Coefficients معاملات المدى الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**.t-Statistic**	Prob
GO	-0.445131	0.079718	-5.583793	0.0000
CO	-0.438504	0.106801	4.105819	0.0004
INV	-0.630101	0.175057	-3.599404	0.0014
C	13.306968	2.194906	6.062659	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال الاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج القياس (E-views)

كما ويتضح من الجدول رقم (6) أن معامل تصحيح حد الخطأ كان سالباً ومعنوياً ويشير الى القدرة على تصحيح الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير، والي يمكن تصحيحها من قبل السياسة المالية بنسبة 49% في السنة الأولى من الأجل الطويل وبالتالي نحتاج إلى (1/-0.498805) أي بحدود (2) سنة لتصحيح كل الاختلالات.

يتضح من خلال الجدول رقم (6) النتائج في الأجل الطويل والتي يمكن ايضاحها وكما يأتي:

1. وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.44-%) عند ارتفاع الانفاق العام بمقدار مليار دينار، عند معنوية (0.0000).
2. وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق الاستثماري ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.43-%) عند ارتفاع الانفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار، عند معنوية (0.0004).
3. وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق التشغيلي ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث أن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.63-%) عند ارتفاع الانفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار، عند معنوية (0.0014)، وللتأكد من صحة الأنموذج المستخدم سيتم اللجوء إلى اختبار جودة الأنموذج.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. لقد أخذ الانفاق العام مساراً تصاعدياً خلال مدة الدراسة وارتبط ارتباطاً كبيراً بالإيرادات النفطية.
2. لوحظ أن هنالك ارتفاع في الانفاق الجاري في العراق خلال مدة الدراسة نتيجة لارتفاع عدد العاملين في القطاع العام وزيادة مستوى المراتب للعاملين فيهُ، وأن التذبذب الحاصل فيه نتيجة للتغيرات التي تحصل في الايرادات العامة بسبب التغيرات في أسعار النفط على المستوى العالمي.
3. وجود علاقة عكسية ومعنوية قصيرة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.44-%) عند ارتفاع الانفاق العام بمقدار مليار دينار.
4. وجود علاقة عكسية ومعنوية قصيرة الأجل بين الانفاق الاستثماري ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.48-%) عند ارتفاع الانفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار
5. عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين الانفاق التشغيلي ومعدل البطالة في الأجل القصير بسبب الدلالة الاحصائية المرتفعة التي بلغت (0.1100) وهي أكبر من 5%.
6. وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.44-%) عند ارتفاع الانفاق العام بمقدار مليار دينار، عند معنوية (0.0000).
7. وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.43-%) عند ارتفاع الانفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار، عند معنوية (0.0004).
8. وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين الانفاق التشغيلي ومعدل البطالة عند دلالة احصائية 5%، حيث إن معدل البطالة سينخفض بمعدل (0.63-%) عند ارتفاع الانفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار، عند معنوية (0.0014).

ثانياً. التوصيات:

1. العمل على تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية التي دائماً ما تكون متقلبة بسبب التقلب الحاصل في أسعار النفط.
2. يجب على الحكومة العراقية اتباع سياسة تصحيح هيكل الانفاق العام من خلال خفض مستوى الانفاق الاستهلاكي ورفع مستوى الانفاق الاستثماري الذي يساهم في زيادة الانتاج والانتاجية وخلق بيئة مناسبة للاستثمار التي تنعكس على زيادة في مستوى فرص العمل.
3. اتباع سياسة انتاجية النفقة، من أجل العمل على رفع كفاءة الانفاق لتؤديه الوظائف المطلوبة منه والتي تتمثل برفع معدل النمو الاقتصادي ورفع مستوى التشغيل وخفض مستوى البطالة.
4. العمل على ترشيد الانفاق العام وأن يكون التركيز على القطاعات التي تساهم في خلق قيمة مضافة (القطاعات الاكثر انتاجية) وهذا ما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
5. قيام الحكومة العراقية بتشريع قوانين تدعم القطاع الخاص، فضلاً عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للمستثمرين والذي يساهم في رفع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص ويوفر المزيد من فرص العمل فيه.

6. قيام الحكومة بدعم القطاع الزراعي والبناء والسياحة وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
7. العمل على تطوير أساليب التعليم، بالطريقة التي تكون مخرجات التعليم موائمة مع متطلبات سوق العمل.

المصادر

1. أسماء، عدة، 2016، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
2. البشير، عبد الكريم، سوق الشغل الجزائري نظرية إجمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 28، 2002.
3. الجبوري، بتول مطر، الزاملي، دعاء محمد، دور الأنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد1، المجلد 16، العراق، 2014.
4. الجنابي، هيثم عبد القادر، ياس، اسماء خضير، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 8، 2021.
5. الجناحي، رائد جواد كاظم، دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 29، 2021.
6. الحريري، محمد خالد، المهايني محمد خالد، الخطيب خالد شحادة، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، سوريا، 2014.
7. حسين، عبد الامير ناصر، الشرع، رحيم كاظم حسن، البطالة في العراق الآثار والمعالجات، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 35، 2020.
8. حمدي، سمير صلاح الدين، 2015، المالية العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة جيهان.
9. الخطيب، خالد شحادة، شامية، احمد زهير، 2018، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الخامسة.
10. خفاجة، امل حمدان، أثر الانفاق العام، على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الاقتصاد الفلسطيني، 1996-2011، رسالة ماجستير في الجامعة الاسلامية، غزة، 2013.
11. خلف الله، وديع، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر -1990- 2015، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، الجزائر، 2017.
12. رزوقي، عيسى جودى محمود، أثر الانفاق العام في تعزيز التنمية البشرية – العراق للمدة (2003-2013)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد، قسم اقتصاد جامعة تكريت، العراق، 2015
13. السامرائي، نعمان منذر يونس، الانفاق العام وإثره في التنمية المستدامة – بلدان مختارة للمدة (2000-2016)، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2018.
14. شاني، سلام كاظم، 2011، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.

15. مشري، مريم، أثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للمدة 2000-2016 اطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2020.
16. المشهداني، د. عبد الرحيم نجم، ظاهرة البطالة في العراق الحلول المقترحة لها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 11، السنة الرابعة، 2006.
17. هزاع، محمد علوان نوري، البطالة في محافظة صلاح الدين الاسباب الاثار والحلول، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 12، المجلد 2، 2021.